دكتور محمد عبد الله دراز

دستور الأخلاق في القرآن

دراسة مقارنة للأخلاق النظرية في القرآن

تعريب وتحقيق وتعليق
دكتور عبد الصبور شاهين

مؤسسة الرسالة
دار البحوث العلمية









دكتور محمد عبد الله دراز

دستور
الأخلاق في القرآن

دراسة مقارنة للأخلاق النظرية في القرآن

ملحق بها تصنيف للآيات المختارة التي تكون الدستور الكامل للأخلاق العملية

تعريب وتحقيق وتعليق
دكتور عبد الصبور شاهين
أستاذ مساعد الدراسات اللغوية
بكلية دار العلوم - جامعة القاهرة

مراجعة
دكتور السيد محمد بدوي
أستاذ علم الاجتماع بجامعة الاسكندرية

مؤسسة الرسالة   دار البحوث العلمية

هذه ترجمة كتاب :

La Morale Du Koran

وضعه بالفرنسية المغفور له الأستاذ الدكتور محمد عبد الله دراز ، وهو الرسالة الأساسية التي نال بها درجة دكتوراه الدولة من السوربون . وقد طبعت النسخة الفرنسية على حساب مشيخة الأزهر الشريف عام ١٩٥٠ ؛ وقام بتعريبه ، وتحقيق نصوصه، والتعليق عليه الأستاذ الدكتور عبدالصبور شاهين . وقام بمراجعته الأستاذ الدكتور السيد محمد بدوي .

تقديم الكتاب

للاستاذ الدكتور السيد محمد بدوي

عشت مع هذه الرسالة الجامعية مرتين : مرة أثنـــاء تأليفها ، ومرة أثناء ترجمتها .

أما عن تأليفهـا فقد كان ذلك في أوائل الأربعينات ، وكانت الحرب العالميـة الثانية قد بدأت تشتد وطأتها في أوروبا بعد هزيمة فرنسا وصحوة الحلفاء لوقف طغيان النازي . وكنت مع الطلبة العرب في باريس نلتمس في رحاب الأستاذ الجليل مـا نحتاج إليه من رعاية في وقت الشدة ، وكان هو يجمعنا في منزله في المناسبات الدينية والقومية ليشعرنا بما افتقدناه من جو عائلي بسبب بعدنا عن الأوطان . وكنا نجد عنده كرم الضيافة العربية ، ونستمتع بأحاديثه ومناقشاته في شئون الدين والعلم والسياسة. وكان رحمه الله لا يضيق بما نثيره من آراء متطرفة أحياناً، بل يفندها بروح العالم المستنير، وفي سماحة ورحابة صدر ، ولا يزال بنا حتى يقنعنا بوجهة نظره المستندة إلى البرهان العلمي والمنطقي .

ثم حظيت بشرف مصاهرته ، فازدادت صلتي به وثوقـاً ، ولمست عن

كثب الجهود والخطط التي رسمها منذ أمدٍ بعيد لنشر رسالة الاسلام في العالم الغربي . فعرفت أنه كان قد أتقن الفرنسية إبان طلبه للعلم في الأزهر الشريف استعداداً لذلك اليوم الذي يقوم فيه بواجبه العلمي والديني . فما إن وطئت قدمه أرض فرنسا حتى بدأ في تحقيق خطته ؛ ولم ينتهج الطريق السهلة التي انتهجها غيره بالشروع في تحضير رسالة الدكتوراه رأساً ، بل فضل أن يسير في الطريق الأكاديمي من بدايتـــه ، ويفعل ما يفعله طلاب العلم من الفرنسيين الذين يعدون أنفسهم إعداداً أكاديمياً رصينـــاً . فالتحق بالسوربون للتحضير لدرجة الليسانس ، ودرس الفلسفة ، والمنطق ، والأخلاق ، وعلم النفس ، وعلم الاجتماع على أيدي أساتذة السوربون والكوليج دي فرانس من أمثـــال ماسينيون ، وليفي بروفنسال ، ولوسن ، وفالون، وفوكونيه. ونجد أثر هذا التكوين العلمي الرصين في رسالته حيث لم يكتف بتوضيح وجهـــة النظر الاسلامية ، بل كان يجليها بمقارنتها بآراء المفكرين والفلاسفة ، وكان لا يترك مناسبة إلا استعرض فيها رأي عالم من علماء الغرب ، أو نظرية من النظريات السائدة ، ثم يبيّن ما في هذه النظرية أو في ذلك الرأي من تصور أو خطأ ، ويعقب ذلك ببيان كمال النظرية الأخلاقية في القرآن الكريم .

وقد استغرقت كتابة هذه الرسالة ما يقرب من ست سنوات . ويبدو أن العالم الجليل قد شرع فيها في عام ١٩٤١ بعد أن انتهت حملة فرنسا ، وعاد إلى باريس بعد سنة أمضاها في بوردو (بجنوب غرب فرنسا) حين اقتربت الجيوش النازية من العاصمة الفرنسية وأصبح سقوطها وشيكاً ، وإذا أضفنا إلى هذه السنوات الست خمس سنوات قبلها أمضاها الأستاذ في التعرف على مناهج العلوم في الغرب وتحضير درجة الليسانس ، فإنه يكون قد أمضى مـــا بين إعداد العدة وتنفيذ مشروعه حوالي أحد عشر عاماً . ولم تكن هذه بالفترة الطويلة إذا قدرنا ما اكتنفها من سنوات الحرب العصيبة ، ومـــا أثارته هذه الحرب من مشكلات مادية ونفسية كان الأستاذ يتحمل عبئهـــا ، ويحاول

إبعادها عن أسرته الكبيرة التي صحبته في غربته. وأذكر أنه اضطر – أثناء هجوم الحلفاء لتحرير فرنسا – لقضاء أيام طويلة مـــع أسرته في مخبأ تحت الأرض، كان يجمع فيه أوراقه التي يحرص عليهـا ويشتغل وسط القنابل التي كانت تدوي من حوله، على ضوء شمعة أو مصباح خافت.

وتمت مناقشة الرسالة أمـام لجنة مكونة من خمسة من أساتذة السوربون والكوليج دي فرانس في ١٥ / ١٢ / ١٩٤٧ .

* * *

وظل جمهور المثقفين من العرب والمسلمين يسمعون عن هذا العمل القيم دون أن يستطيعوا قراءته والاستفادة منه، حتى قيض الله له أستاذاً شاباً من خيرة شباب العرب والمسلمين هو الدكتور عبد الصبور شاهين الذي ندب نفسه طيلة أعوام ثلاثة لترجمة النص الفرنسي إلى العربية. وقد جمع صفات وميزات قلما تتوافر لمن يتصدى لمثل هذا العمل الضخم: فهو إلى جانب تكوينه وثقافته الدينية العميقة أستاذ للغـة العربية؛ كما أنه يتقن اللغة الفرنسية التي درسها دراسة جادة، وترجم منها إلى العربية عدة كتب لعدد من العلماء والفلاسفة.

ولم يألُ المترجم جهداً في أن يضع في خدمة النص كل مـا يستطيع من أساليب التوثيق والإيضاح التي تخدم قارىء العربية وتعمق ثقافته الدينية. من ذلك أنـه لم يكتفِ – كما فعل المؤلف – بالإشارة إلى الآيات القرآنية في الهامش بذكر رقم الآية والسورة، بل أخذ على عاتقه كتابة الآيات الكريمة كاملة وإدماجها في النص نفسه، وبذلك كفى القارىء مؤونـــة البحث في المصحف الشريف عن تلك الآيات التي لا غنىً عنها لتدعيم الفكرة التي يشرحها المؤلف. ومن ذلك أيضاً مـــا قام به من الرجوع إلى كتب الفقه والحديث والتفسير وعلم الكلام لتوثيق بعض النصوص التي لخصها المؤلف بالفرنسية، وحرص المترجم على وضعها في نصهـا الأصلي الذي ورد في كتب التراث

الاسلامي. وفي بعض المواضع التي كان المؤلف يكتفي فيها بالإشارة الى واقعة ما ، كان المترجم يجهد نفسه للبحث عن ظروف هذه الواقعة ويثبتها كاملة .

وأشهد أنه قد بذل في الترجمة نفسها جهداً كبيراً ، وذلك لصعوبة النص في بعض المواضع ، ودقة الأفكار الفلسفية التي تعرض لها . ولا بد أنه قد وقف – مثلما وقفت عند مراجعة الترجمة – ساعات طويلة أمام عبارة من العبارات حتى يطمئن الى دقة الترجمة وإلى التعبير عن المعنى الذي قصد إليه المؤلف .

وقد أسهمت في هذا الجهد بقدر ما أستطيع ، معتمداً على خبرتي بما عرفته من أسلوب المؤلف وطريقة تفكيره ، ودقته في اختيار اللفظ الذي يعبر عن الفكرة . وأدى هذا التعاون الوثيق بيني وبين المترجم إلى خروج الترجمة على الصورة التي نرضاها لها ، والتي نضعها اليوم بين يدي القارىء العربي آملين في حسن تقديره .

* * *

والآن هل يسمح لنا القارىء بأن نقدم له خلاصة سريعة للأفكار الرئيسية في الكتاب ؟

إن الهدف الرئيسي من هذا البحث هو إبراز الطابع العام للأخلاق التي تستمد من كتاب الله الحكيم ، وذلك من الناحيتين النظرية والعملية .

أما عن البحث في الأسس النظرية التي تقوم عليها المبادىء الأخلاقية في القرآن الكريم ، فإن المؤلف يعبر لنا ، دون مواربة ، عن شعوره بأنه كان يضع قدميه لأول مرة على أرض لم تطأها قدم من قبل. لكن وعورة المسالك التي عزم – بمشيئة الله – على الخوض فيها لم تضعف من عزيمته ، بل كانت حافزاً له على تحدي الصعاب في سبيل خدمة دين الله الحنيف .

وهو لا ينكر أن عدداً من فقهاء المسلمين قد بحثوا في مقاييس الخير والشر ؛ وأن عدداً من رجال الشرع قد تكلموا في شروط المسئولية ؛ وأن بعض الأخلاقيين قد ناقشوا جدوى « الجهد الإنساني » وضرورة «النية الطيبة» غير أن هذه الجهود التي لا ينكر أحد قيمتها ظلت مبعثرة في بطون الكتب التي لم تقتصر على معالجة الأخلاق ، بل غلبت عليها آراء أخرى في الفقه والشريعة وعلوم الدين واللغة . كما أن النظرية التي أراد هؤلاء المفكرون أن يبرزوها كانت تعتمد إلى حد كبير على الرأي الشخصي ، أو كانت تعبر عن اتجاه المدرسة الفكرية التي ينتمي إليها صاحب النظرية ، ولم تكن الاستعانة بالآيات القرآنية إلا من قبيل الاستشهاد بها في تأييد هذا المبدأ أو ذاك .

أما مؤلفنا فقد وضع نفسه منذ اللحظة الأولى على أرض الأخلاق، وأخذ يعالج المسائل الأخلاقية الواحدة بعد الأخرى ، بحسب المفاهيم والمعايير التي تُعالج بها عند علماء الأخلاق المحدثين . ومن ناحية أخرى نجده يعنى بمناقشة الحلول التي جاء بها بعض المفكرين في الشرق أو الغرب ، متخذاً من آرائهم ومبادئهم وسيلة للمقارنة . وهو أثناء ذلك كله يجعل من القرآن دائماً نقطة ارتكازه ، ويعتمد في استخلاصه للإجابة الشافية على المسائل المطروحة ، اعتماداً مباشراً على النصوص القرآنية .

وهنا ، في الحقيقة ، وجه الصعوبة . إذ أن القرآن الكريم – كما نعرف – ليس كتاب فلسفة، إذا كنا نقصد بالفلسفة مجموعة من الأفكار نابعة من العقل وتتسلسل وفق منهج معين ، ويكون الغرض منها تكوين نسق من المبادىء لتفسير طائفة من ظواهر الطبيعة أو الكون . إذا كنا لا نستطيع أن نجد في القرآن هذا النسق لأول وهلة ، ألا توجد ، مع ذلك ، وسيلة لجمع العناصر والمواد الأولية اللازمة لبنائه ؟ لقد سأل المؤلف نفسه هذا السؤال بالنسبة « للمشكلة الأخلاقية » ، ووجد له من خلال بحثه الحل الإيجابي . فبعد أن نحّى جانبا الأحكام الأخلاقية الخاصة ، أخذ يتأمل في النص القرآني الكريم

باحثاً عن سمات « الواجب » ، وعن طبيعة « السلطة » التي ينبعث عنها « الإلزام » أو التكليف ، وعن درجة « المسئولية » الإنسانية وشروطها ، وعن طبيعة « الجهد » المطلوب للعمل الأخلاقي ، والمبدأ الأسمى الذي يجب أن يحفز « الإرادة » للعمل .

وفي كل من هذه المسائل استطاع المؤلف أن يستخلص عدداً من الصيغ العامة التي تحدد رأي القرآن وتستوفي الناحية النظرية . وكان هدفه الإجابة على هذا السؤال الجوهري : كيف يصور القرآن عناصر الحياة الأخلاقية ؟ وعندما يحتدم النزاع بين المدارس الفكرية كان الاحتكام في جميع الحالات إلى نصوص الكتاب المنزل للاهتداء بها في الأخذ برأي معين دون سواه .

وتهيمن على الكتاب من أوله إلى آخره فكرة رئيسية ، وهي أن الحاسة الخلقية انبعاث داخلي فطري ، وأن القانون الأخلاقي قد طبع في النفس الإنسانية منذ نشأتها « ونفس وما سواها ، فألهمها فجورها وتقواها . » والواقع أن الإنسان العادي يستطيع أن يميز ، إلى حد ما ، وفي كل ما يقوم به من أنواع السلوك ، بين ما هو « خير » ، وما هو « شر » ، وبين ما هو « محايد » لا ينفع ولا يضر ؛ وذلك مثلما يميز في عالم المحسوس بين « الجميل » و « القبيح » ، و « المجرد » من كل تعبير . ولا يقتصر الأمر فقط على « المعرفة » بل إن مظهر الفعل الحسن أو الفعل القبيح يثير فينا مشاعر جد مختلفة ، فنمتدح بعض أنواع من السلوك ، ونستهجن بعضها الآخر .

غير أن هذا القانون الأخلاقي المطبوع فينا ناقص وغير كاف . ليس فقط لأن العادة ، والوراثة ، وأثر البيئة ، والمصالح المباشرة تفسد نوازعنا التلقائية ، وتلقي أنواعاً من الظلال على نور بصيرتنا الفطرية ، وليس فقط لأن شواغل الحياة في الدنيا تستوعب الجزء الأكبر من نشاطنا الواعي ؛ بل إن ممارسة الأخلاق في أحسن الظروف الملائمة تواجه صعوبة أخرى رئيسية :

وهي أن الضمير إذا اقتصر على مصادره الفطرية وحدها، وجد نفسه عاجزاً، في غالب الأحيان ، عن أن يقدم ، في جميع الظروف،« قاعدة » ذات طابع عام ، تستأثر باعتراف الجميع . فإذا تجاوزنا حداً معيناً نجد أن « اليقين » الأخلاقي قد ترك مكانه للاحتمالات والتردد والمتاهات .

وهذا هو السبب الذي من أجله بعث الله في الناس، من حين لآخر، نفوساً متميزة ملهمة بالوحي الرباني ، وتستطيع على مدى التاريخ الانساني أن تضطلع برسالة إيقاظ الضمائر ، وإزالة الغشاوة عن النور الفطري الذي أودعه الله فينا . وهذه النفوس المصطفاة ، بتعاليمها الدقيقة التي تلقنها للناس، تعمل على حصر الاختلافات بينهم في أضيق نطاق ممكن ، وخاصة بالنسبة لتقدير الحكم الأخلاقي . وهكذا يجد النور الفطري ما يكمله ويقويه من وحي النور الإلهي « نور على نور » .

غير أن هذا التعليم الايجابي لا يلقى علنياً كأمر تعسفي أو تحكمي مجرد عن كل ما يبرره ويكسبه الصيغة الشرعية ؛ بل نجده على العكس يقدم الينا مدعماً بميزتين : فهو من ناحية يخاطب ضمائرنا ليحصل على موافقتها ، ومن ناحية أخرى يبرز « المثل الأعلى » في ذاته ليدعم به شرعيته . وهاتان الميزتان شرط مزدوج وضروري لتأسيس مفهوم « القانون الأخلاقي » . ذلك أن القانون – أي قانون – إذا لم يحصل على موافقة الناس فإنه يظل غريباً عنهم ولا يعترفون به . مثل هذا القانون يستطيع أن « يرغمهم » ولكنه لا يستطيع أن « يلزمهم » أخلاقياً . ومن ناحية أخرى إذا لم تكن موافقتنا تقوم أساساً على « الحقيقة في ذاتها » ، فإن القانون الذي نخضع له لا يكون إلا حالة « شخصية » أو « نسبية »؛ وكأننا بذلك نجري وراء ظل القانون، أو نستسلم لعبادة وثن .

وهكذا نرى أن« الواجب » يقوم على فكرة « القيمة » التي نستمدها من

« مثل أعلى » ؛ وأن « العقل» و« الوحي » مظهران لتلك الحقيقة الأساسية التي تعتبر المصدر الحقيقي « للإلزام الخلقي » .

* * *

ننتقل الآن إلى فكرة رئيسية أخرى ألح عليها المؤلف ، وأبرزها بكل وضوح في ثنايا مؤلفه وهي : أنه لا مكان للأخلاق بدون عقيدة . والعقيدة هنا تتصل بالأخلاق ذاتها ، ومعناها الإيمان بالحقيقة الأخلاقية كحقيقة قائمة بذاتها « تسمو » على الفرد ، « وتفرض » نفسها عليه بغض النظر عن أهوائه ومصالحه ورغباته . غير أن موضوع هذه العقيدة يمكن تصوره بطريقتين مختلفتين : فعلى حين أن الملحد العقلاني يقف نظره عند فكرة جامدة ، أو عند مفهوم مجرد، أو عند كيان أخرس لا حياة فيه – نجد أن المؤمن يتعرف في هذا النداء الداخلي على صوت معبوده، ويترجم في ثنايا قلبه الرسالة السماوية لخالقه . ونجده خلف الفكرة يلمح حقيقة حية ومؤثرة ، ويشعر أنه مرتبط بها ارتباطاً عضوياً ، ويستمد منها على الدوام القوة والنور ، ويشعر نحوها بأعمق مشاعر الاحترام ممزوجة بأرق مشاعر الحب. هذه الشعلة العاطفية التي تحرك « إيمانه العقلي » ، تغذي ، في الوقت نفسه « طاقاته الخلاقة » . وهو حين يتوقف أو يسقط لا ييأس منه، إنه سيعاود الوقوف على قدميه ومتابعة المسيرة ، معتمداً على تلك القوة الهائلة التي يستمد منها العون . وبذلك يمكن القول إن الأخلاق لا تجد مكاناً أكثر خصوبة، تزدهر فيه، من ضمير المؤمن . ويمكن القول ، حقيقة لا مجازاً ، إن « الواجب مقدس ».

واستقلال القاعدة الأخلاقية بالنسبة للفرد قد يجعل من الحياة الأخلاقية « خضوعاً » . غير أن الخضوع المطلق يعتبر نفياً « للحرية » ، وهو تبعاً لذلك نفي للأخلاق ذاتها . هذه إحدى النقاط الشائكة التي تعرض لها المؤلف بالتحليل في فصله الأول عن « الالزام الخلقي » . وهو يؤكد أنه لا عذر لنا في القول بأن ذلك الخضوع « شعوري » و « مقبول » منا بحرية

تامة . إذ أننا لو سلمنا أنفسنا عن طواعية للرق ، فلا يمنع ذلك أو يقلل من كوننا عبيداً . وإذن فإن الأخلاق الحقيقية هي التي تضع الضمير الانساني في وضع متوسط بين « المثـالي » و « الواقعي » ، وتجعله يدمج بينهما . وهذا الدمج يؤدي الى تغيير مزدوج في كليهما : ففي عـالم الواقع يحدث جديد هو الاتجاه نحو الأفضل ، كما أن القاعدة المثالية هي الأخرى باحتكاكها بالحقيقة الحسية تعدل نفسها لتلائم الواقع . فإذا احتدم النزاع بين واجبين فقد يتعين أن يخلي أحدهما السبيل أمـام الآخر ؛ أو تحتم طبيعة العلاقات المركبة بين الأشياء إيجـــاد نوع من التوفيق بينهما ؛ أو قد يسمح الجانب غير المحدد من القاعدة باختيار حرٍ يؤكد إنسانية الانسان .

وهكذا نرى أن الإلزام الخلقي يستبعد « الخضوع المطلق » مثلما يستبعد « الحرية الفوضوية » ويضع الإنسان في موضعه الحقيقي بين « المادة » الصرف و « الروح » الصرف .

* * *

وتنبثق عن فكرة الإلزام فكرة « المسئولية » ، وهي موضوع الفصل الثاني . وقد شرح المؤلف جوانبها الأخلاقية والدينية والاجتماعية ، ثم أخذ يدرس بالتفصيل المظهر الأخلاقي لفكرة المسئولية . ونلاحظ منذ البداية أنه عني بتأكيد فكرة رئيسية تعتبر محور البحث في هذا الموضوع ؛ وهي أن المسئولية ، كما أقرها القرآن الكريم تتعلق « بالشخصية الإنسانية » في معناها الكامل . فالمسئول ، حسب الشريعة القرآنية ، « هو الشخص البـــالغ ، العاقل ، الذي بلغته قواعد الدين بشأن التكاليف ، وكان واعياً لهـــا أثناء سلوكه » . وهو مسئول عن أفعاله الخاصة الشعورية ، والإرادية ، والتي عقد النية على القيام بها . فليس هناك مجال إذن لتحويل فضل العمل أو جزائه من إنسان إلى آخر ؛ وليست هناك مسئولية وراثية أو جماعية بمعنى أن الجمـاعة

لا يمكن أن تكون مسئولة عن أفعال اقترفها عضو من أعضائها دون أن تشارك في هذه الأفعال بطريقة ما .

ومع ذلك فكل مواطن يعيش في مجتمع معين يحمل جانباً من المسئولية في وجود بعض الشرور الاجتماعية . ولا يقتصر ذلك على تدخله الإيجابي في إحداث هذه الشرور ، أو على القدوة السيئة ؛ بل إن مسئولية الفرد تمتد إلى الحالة التي يترك فيها الشرور تنتشر دون أن يتدخل لمنعها ، أو على الأقل لفضحها وإعلان سخطه عليها . فاللامبالاة الاجتماعية تتساوى في التجريم مع الفعل الإيجابي ؛ والامتناع عن إعلان الرأي بشأن المخالف للشرع يعتبر نوعاً من الاشتراك في المخالفة .

غير أن المسئولية تفترض قدرة التحكم في الفعل أو الامتناع عن الفعل . وهنا يثور سؤال هام : هل الإرادة الإنسانية لها بحق حرية الاختيار ؟ لسنا في حاجة للتعرض للجدل الذي أثارته المدارس المختلفة حول هذا الموضوع ، ويكفي في هذا المجال أن نقرر حقيقة لا جدال فيها ، وهي أن كل إنسان عاقل يعتبر دائماً مسئولاً عن أفعاله الإرادية ، وأساس مسئوليته هو تأكيد « حريته » . وقد عبرّ الفيلسوف « كانت » أحسن تعبير عن هذه الفكرة حين قال في مؤلفه « أسس ميتافيزيقا الأخلاق » : « يستحيل علينا أن نتصور عقلاً ، في أكمل حالات شعوره ، يتلقى بشأن أحكامه توجيهاً من الخارج ... فإرادة الكائن العاقل لا تكون إرادته التي تخصه بالمعنى الحقيقي، إلا تحت فكرة الحرية » .

غير أننا نجد الفكرة أكثر وضوحاً في القرآن الكريم : فليس هناك شيء في الطبيعة الداخلية أو الخارجية يستطيع أن يرغم الإرادة الإنسانية على اختيار مسار غير الذي تختاره بنفسها . وقد يكون النزوع ، أو الرغبة،أو المصلحة ، أو الإيحاء ، قد تكون هذه كلها عوامل تحرك الإرادة وتدفعها ،

ولكنها لا تنتج القرار ، لأنها ليست سببه المباشر . فالقرار النهائي ملك للإرادة ، وهي وحدها التي تملك حق إصداره بعد أن تكون قد استمعت إلى إغراء الحواس والبواعث الخارجية من ناحية ، وإلى نداء الضمير من ناحية أخرى ، وبعد أن تكون قد وازنت بين الاتجاهين ورجحت إحدى الكفتين.

لكن هذه الحرية الشاملة ، وهذا الاستقلال الكامل الذي تتمتع به الإرادة الإنسانية إزاء « الطبيعة » ، هل تملك حق المطالبة به إزاء « الخالق » ؟ أليس من الممكن في آخر لحظة من لحظات المداولة والاختيار أن يتدخل « الله » جل وعلا ليرجح كفة الميزان في الاتجاه الذي يريد ؟

في الحقيقة إن هذه المسألة عن « حتمية الإرادة العلوية » تستعصي على وسائلنا في الفهم والتعليل ، وهي لا تثار إلا لإرضاء نزعة الجدل العقلي الذي مهما كانت نتيجته ، لا يؤثر على الأخلاق ، ولا على العقيدة والإيمان. وبالنسبة للأخلاق — التي هي موضوع البحث — لا يهمنا حدوث الفعل بقدر ما تهمنا « الطريقة » التي يتصور بها الإنسان سلوكه ، و « المبدأ » الذي يتصرف بمقتضاه . وهذا كله يتلخص في كلمة واحدة هي « النية » .

وحينئذ فإن السؤال الهام الذي يجب أن يثار هو : ما هي نية الإنسان في الوقت الذي يقرر فيه اختيار سلوك معين ؟ وهل يشعر أدنى شعور بأنه مدفوع لاتخاذ قراره « بأمر إلهي » لم يسعه إلا الخضوع إليه ؟ وهل كانت نيته أن يجعل من نفسه وسيلة أو « أداة » لتنفيذ « الإرادة المقدسة» ؟ كيف يمكن حدوث ذلك إذا كان الإنسان لا يعرف الإرادة الإلهية سلفاً؟إن الإنسان حين يعمل هذا ويترك ذاك يختار ما يراه الأنسب ، وتنعقد نيته على تنفيذ القرار الذي تصدره إرادته الذاتية . وحتى لو كانت هناك قوة تتدخل في سلوكه ، فإن قبوله لها يعني موافقة الإرادة عليها . وهكذا يصبح الإنسان مسئولاً بمجرد سلوكه ، وذلك مثلما يصبح دائناً بتوقيعه لصك الدين .

* * *

ويترتب على الإلزام والمسئولية بالضرورة مبدأ « الجزاء » ، وهوموضوع الفصل الثالث . فالقانون الأخلاقي الذي يلزمنا ، ويضعنا أمـــام مسئوليتنا يجب أن ينطوي ، في الوقت نفسه ، على نظام لتقدير مواقفنــا . وإذا كان بعض الحكماءقد أنكروا وجود« جزاء أخلاقي » بالمعنى الحقيقي لهذه الكلمة، فإن وجود هذا الجزاء بالفعل يدحض هـــذا الرأي . ويزودنا القرآن الكريم بنوعين من هذا الجزاء: فهناك أولاً الجزاء ذو الطابع« الاصلاحي »، ومعناه أن الانسان الذي يسلك سلوكاً سيئاً يتحتم عليه إصلاح ما ترتب على هذا السلوك من فساد أو إهدار لحقوق الآخرين . وإهمـــال الواجب يقابله القانون بفرض واجب آخر ، هو واجب « التعويض » . ثم كيف لا نشـــير الشعور بتأنيب الضمير، وهو شعور داخلي يفتح أمامنا طريق الإصلاح وييسر لنا إصلاح أنفسنا وإصلاح أخطائنــا ؟ غير أن هذا الشعور لا يكفي وحده لإعادة النظام، بل لا بد أن يدعمه موقف جديد من مواقف الإرادة ، موقف يفترض بذل الجهد . هذا الموقف هو بالتحديد موقف « التوبة » ، وهو في طبيعته المركبة يشمل الماضي والحاضر والمستقبل : إذ تقتضي التوبة إيقاف السلوك السيىء، والعزم على عدم العودة إليه، والاستمساك من جديد بالواجب المهمل ، وإصلاح الأخطاء المقترفة ، واتخـــاذ طريق جديد للسلوك . هذا التحول الأخلاقي في مجموعه تفرضه علينا الأخلاق كوسيلة إصلاحية .

وبالإضافة إلى ذلك ، نجد في القرآن نوعـــاً آخر من الجزاء ذي الطابع « الاستحقاقي » . وهو رد فعل للقانون الأخلاقي يمارسه مباشرة وتلقائيــاً ، ولا يسع الانسان إلا أن يتحمله رضي أم لم يرضَ . فبحسب موقفنا« الخاضع» أو « المتمرد » بالنسبة لما يمليه علينا الواجب ، نجد أن ملكاتنا العليــا تتأثر سمواً أو انحطاطـــاً . ولا يعني ذلك فحسب أن ممارسة الخير تصفي القلب وتشحذ الإرادة وتقوي العزيمة ، بل إن صداهــا ينعكس أيضاً على الملكة الذهنية نفسها . وعلى العكس من ذلك نجد أن فوضى الانقياد للنزوات تعتم

الضمير ، وتحوّل العقل عن تصور الحقيقة. وبمجمل القول ، إن الجزاء الأخلاقي الاستحقاقي ينتهي إلى نوع من « التقدير للذات » ، ويؤدي إما إلى ارتفاع في القيمة الانسانية وإما الى هبوط بها .

وإذا كان الانسان يتصرف بحرية فمعنى ذلك أن عمله انبعـــاث لكيانه الكامل « جسماً » و « روحـاً » . ولا يخفى ما بين هذين العنصرين من صلة وثيقة وتفاعل متبادل؛ ولذا كان من العدل أن يلقى الانسان جزاءه أو عقابه في حسه وروحه . ونحن نرى أن قانون الطبيعة نفسه يوزع الجزاء على الفضيلة أو الرذيلة توزيعـــاً مناسباً : فالكفاح جزاؤه النصر ، والاعتدال جزاؤه الصحة ، والإدمان والرذيلة جزاؤهما النتائج الضارة للجسم والعقل . غير أن هذه الجزاءات الطبيعية ، في الحياة الدنيـــا ، ليست كاملة ولا شاملة. ولذا فإن العدالة الإلهيــة قد تكفلت بإكمال هذا النقص عن طريق الحساب في الآخرة .

* * *

ولننظر الآن في موقف القرآن الكريم من عمل الانسان ، ومقياس الحكم عليه . إن موقفه في هذا المجال واضح ومحدد كل التحديد . فما يهتم به ليس هو التنفيذ المادي للأمر ، وإنمـــا « النية » الكامنة وراء الفعل . ويعالج المؤلف موضوع « النية والبواعث » في الفصل الرابع . فإلى جانب اختيــار الموضوع المباشر للعمل ، هناك اختيار الهدف البعيد . وفي حسن اختيار هذا الهدف تكون النية الطيبة بمعناها الأخلاقي الصرف .

ما هو المبدأ الأسمى الذي يضعه القرآن كشرط للحكم على قيمة أعمالنا ؟ إنه « التنزه المطلق » بحيث يكون الهدف الوحيد للعمل هو ابتغاء وجه الله. إننا لا نجد فيه تعبيراً يقترح لنشاطنا غايات نفعية حتى ولو كانت مشروعة . فالتصرفات الحكيمة إذا كانت غايتها الذات ، والاخلاص الآخرين ليست إلا

إضافات لا تقوم بذاتها ، وإنما بالاستناد إلى المبدأ الأول وهو العمل من أجل إرضاء الله .

وكانت آخر مسألة عالجهـــا المؤلف في الفصل الخامس من الكتاب هي تحليل طبيعة « الجهد » الانساني الذي يأمر به القرآن الكريم ، ودرجة هذا الجهد وقيمته في اكتساب الثواب .

وقد عالج المؤلف العلاقة بين الجهد والانبعاث التلقائي من ناحية ، وبين الجهد وروح التيسير من ناحية أخرى . ووضح أن القرآن الكريم قد وازن بين كلٍّ من الطرفين المتعارضين ، ودمج بينهما في تركيب يجمع بـين الكمال والحكمة . وناقش فكرة المتشددين الذين يرفضون التلقائية في الفعل الأخلاقي، ولا يمنحون السلوك أية قيمة إلا إذا كان نتيجة لجهد أو معاناة كبيرين . فإذا صحّ ما يدّعي هؤلاء فإن النفس المتحررة من شهواتها لا تكتسب ثواباً على ما تقوم بـــه من أفعال خيّرة ، ولا تستحق هذا الثواب إلا إذا كانت فريسة لانفعالات متسلطة عليها ، وتكافح من أجل التغلب عليها . أو بمعنى آخر كلما اقتربنا من المثال الأعلى في الانبعاث التلقائي لفعل الخير، فقد العمل جزءاً من قيمته . وواضح ما في هذا الرأي من منافاة لكل منطق ، إذ بمقتضاه يكون الشرير الذي يحاول جاهداً التخلص من نزعاته الشريرة أعلى درجة في السلّم الأخلاقي من القديس الذي يمارس الفضيلة في يسر وبدون جهد يذكر . إن الوقوع في هذا التناقض قد نجم عن الاعتقاد الخاطىء بأن الحياة الأخلاقية يجب أن تكون حرباً لا هوادة فيهـــا ضد نزعات كامنة في الانسان ، هذا الإنسان الذي يرى بعضهم أنه شرير بطبعه ، وأنه لا يستطيع أن يتحرر من طبيعته الشريرة ، وأن القداسة فكرة وهمية ليس لها مكان على الأرض.

إن موقف القرآن الكريم من هذه المسألة يختلف تمامـاً عن هذا الموقف المتشدد المتشائم ، وينزع إلى نظرة أكثر رحابة وأكثر تفاؤلاً. لقد كان هناك

دائماً عدد من عباد الله الذين اصطفاهم لفعل الخير ، وسوف يكون منهم عدد، دوماً وعلى مر الزمان . هؤلاء العباد من الصفوة قد جبلوا ، بما أودعه الله فيهم من نزعات فطرية ، على معرفة الحقيقة وعلى ممارسة الفضيلة. وهم يسارعون دائماً إلى عمل الخير بإخلاص ، وعن انبعاث تلقائي . ولا يصح القول إنهم لا يبذلون أي جهد يستحقون عليه المثوبة ؛ بل إن الجهد الذي يبذلونه بدلاً من أن يتجه نحو مغالبة « الشر » فإنه يتجه نحو « البناء » ، أي نحو إضافة لبنات جديدة إلى صرح الفضيلة .

ونحن لا ننكر أن هذه الصفوة الممتازة قلة ؛ غير أن هناك قدراً من الشهامة في كل نفس وإن اختلفت في شكلها . والإنسان لا يخلق تلك النزعات الطيبة في نفسه بل يتلقاها استعداداً مبدئياً من يد الخالق ، ولا يفتأ ينميها بالكفاح إما لمقاومة قوة شريرة ، أو لكسر جمود المادة وركود الحياة العادية. وهذا النوع الأخير من الكفاح هو عمل الشخصيات الأخلاقية العظيمة . فجهدهم ينصب في جوهره على متابعة النشاط الخلاق ، ومحاربة التوقف عند حد معين ، والتصاعد بالعمل الأخلاقي . وهكذا نرى أنه من الممكن التوفيق بين « الجهد » والانبعاث « التلقائي » ، ومن الممكن أن يسهم كل منهما في إحراز الفضيلة واستحقاق الثواب .

أما العلاقة التركيبية بين الجهد والتيسير فنجدها أكثر وضوحاً في القرآن الكريم . فلا يتنافى التيسير العملي في ممارسة الشعائر مع مفهوم الجهد ، بل إنه يضفي عليه طابعاً إنسانياً . ويهدف هذا الجهد إلى إبعاد روح التعسف الذي لا يبرره عقل ولا يدعو إليه واجب ؛ كما أنه يستبعد التزمت الضيق في التدين ، الذي يستنفد الجهد في الحاضر ، دون أن يترك ذخيرة تمكن من الاستمرار في المستقبل . هذا الجهد الذي يخضع لحكم العقل ، ويتسم بالنبل والاعتدال ، هو نفسه « الوسط العادل » الذي تكلم عنه الحكماء والفلاسفة. ويزيد عليه القرآن تنظيماً في تدرج القيم بحسب الجهد الذي يُبذل . فهناك

الحد الأدنى الذي يُفرض على الانسان العادي ؛ وما زاد على ذلك فهو «كمال» يحث عليه القرآن وتزداد عليه درجات الفضل والمثوبة .

* * *

أما فيما يتعلق بالقسم الثاني من الكتاب ، وهو الخاص بالأخلاق العملية ، فقد اختار المؤلف طريقة للعرض تختلف عن طريقة « الغزالي » ، ومن حذا حذوه من المصنفين لآيات القرآن الكريم . فبدلاً من أن يجمع جميع الآيات التي لها صلة بالسلوك الإنساني ، اكتفى بذكر عدد من الآيات التي تشرح بوضوح كل قاعدة من قواعد السلوك ، وتحاشى التكرار على قدر الإمكان . وبدلاً من التقيد بتسلسل السور ، أو التسلسل الأبجدي للمبادىء الأخلاقية ، فضّل انتهاج نظام منطقي . فجمع النصوص القرآنية ، كل طائفة في فصل خاص ، بحسب نوع العلاقات التي تنظمها كل قاعدة من قواعد الأخلاق : فينطوي الفصل الأول الخاص « بالأخلاق الفردية » على الآيات المتصلة بالتعاليم الخلقية للفرد ، والجهد الأخلاقي ، وصفاء الروح ، والاستقامة ، والعفة ، والسيطرة على الشهوات ، وكبت الغضب ، والإخلاص ، والوداعة ، والتواضع ، والتحفظ في إصدار الأحكام ، والامتناع عند الشك ، والمثابرة ، والتحمل ، والاقتداء بالمثل الطيب الخ ....

ومن حيث التحريمات نجد الآيات التي تمنع الانتحار وبتر الأعضاء أو تشويه الجسم ، وتحرم الكذب ، والنفاق ، والبخل ، والإسراف ، والتفاخر ، والتعالي والحرص على متاع الدنيا ، والحسد ، والفسق الخ ....

ويهتم الفصل الثاني بتجميع الآيات التي تتصل بالأخلاق العائلية ، ويصنفها تحت أقسام : الواجبات نحو الآباء والأبناء ، والواجبات نحو الزوج ، والواجبات نحو الأقارب ، والميراث . ويندرج تحت كل قسم من هذه الأقسام أقسام فرعية .

وفي الفصل الثالث نجد الآيات المتصلة المتصلة بالأخلاق الاجتماعية ويندرج تحتها : تحريم القتل ، والسرقة ، والاختلاس ، والقرض بفائدة، وتبديد مال اليتامى ، والخيانة ، الخ ....

والأمر برد الوديعة ، وكتابة الدين ، ومراعاة العهود ، وشهادة الصدق ، وإقرار الوئام بين الناس ، والتعاطف مع الآخرين ، والإحسان إلى الضعفاء ، وتحرير الرقيق الخ ....

كما نجد الآيات التي تنظم قواعد التأدب : كالاستئذان قبل الدخول ، وخفض الصوت ، والمبادرة بالتحية ، والرد على التحية بأحسن منها، وحسن الهندام ، وحسن اختيار الحديث .

ويهتم الفصل الرابع بالأخلاق الخاصة بالدولة، وفيه نجد الآيات التي توضح العلاقة بين الحاكم والمحكوم ، والآيات التي تنظم العلاقات الخارجية الخ..

وفي الفصل الخامس الأخلاق الدينية وتنطوي على الآيات التي تنظم واجبات الانسان نحو الله .

في ضوء هذا العرض السريع لفصول الكتاب ، يمكن القول إن المسلم يجد في القرآن الكريم كل ما يشبع حاجته في مجال الأخلاق سواء من الناحية النظرية أو العملية . بل يمكن القول إن الانسانية كلها ، على مر العصور والأجيال ، وعلى ما قد ينتابها من تغيرات عميقة في الوجود ، سوف تجد دائماً في القرآن الكريم قاعدة تنظم نشاطها الأخلاقي ، ووسيلة تحفز جهودها ، ومثالاً أعلى تهتدي به .

السيد محمد بدوي
أستاذ الاجتماع بجامعة الاسكندرية
والجامعة الليبية

٢ رجب ١٣٩٣
الموافق ١ أغطس ١٩٧٣

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة المعرب

ليس أعجب من نسيج الأيام ، حين تكتمل خيوطه ، وتتمثل صورته ، وأعجب ما في هذا النسيج أنه مزيج من الزمن والأحداث ، وأن تأليف سَدَى الزمن مع لُحمة الأحداث شديد التنوع ، يتفاوت من فكر إلى فكر ، ومن وجدان إلى وجدان ، بحيث يمكن أن تتخلق من نفس السدى واللحمة أشكال وتصانيف شتى، هي عند التحليل آية على قدرة الله المدبر، وإحكامه المبدع .

فمن ذا الذي كان يتصور مثلاً أن يتم العمل الذي نقدمه اليوم إلى العالم الإسلامي على نحو ما نرى ، وأن يكون المسهمون فيه بهذه الدرجة من الارتباط بالأستاذ الإمام محمد عبدالله دراز ؟!

لقد ذكر الأستاذ الدكتور السيد محمد بدوي ، مراجع الكتاب ، أنه عايش المؤلف رحمة الله عليه في باريس ، وتلمذ له تلمذة مخلصة ، توجت بأن نال شرف مصاهرته .

وأجدني ، في معرض ذكر العلاقات ، أسترجع أياماً خوالي ، كنت فيها أجلس بين يدي الأستاذ المؤلف في قاعة الدرس ، بكلية دار العلوم ، شتاء عام ١٩٥٤ ، طالباً بالليسانس ، اسمع منه تفسيره لكتاب الله عز وجل ، وأتعلم منهاجه ، فإذا حضرتني خاطرة تتصل بما كنت آنذاك حريصاً على تحصيله ، وأيضاً على التظاهر به أمامه ، وهو ثقافتي الفرنسية — علوت بصوتي ، أسأل الأستاذ ، وهو يبتسم في سمت وقور ، ثم يجيب ويناقش ، مدركاً ما كنت أرمي إليه من تعارف أتمنى أن تتوثق عراه ، وليس كالثقافة المشتركة عاملا من عوامل التقريب بين الناس .

كنت في ذلك الحين أعرف قدر أستاذي ، وأدرك خطر مكانته ، رغم تواضعه الجم ، وسماحته السخية ، ورغم أننا افترقنا منذ ذلك التاريخ ، فارقته شخصاً ، ولم أفارقه فكراً ولا روحاً ، حيث عشت محنة عام كامل ثم لم نلتق حتى كانت وفاته في السادس من يناير ١٩٥٨ .

لم أكن أتصور أن هذه العلاقة سوف تستبد بي فيما بعد ، لأعكف ثلاث سنوات أو تزيد ، أستخرج خلالها أثمن ما ترك من تراث ، وأخلد ما أبدع من فكر ، رسالته عن (دستور الأخلاق في القرآن) ، وهي التي قدمت نسختها الفرنسية إلى المطبعة عام ١٩٤٨ ، ثم لم تظهر ترجمتها العربية إلا بعد ربع قرن من ذلك التاريخ ، وبعد أن لحق المؤلف ، رضوان الله عليه ، في الرفيق الأعلى ، بأكثر من خمسة عشر عاماً .

كيف ظلت هذه الرسالة دون تعريب حتى الآن ، على جلالها ، والدنيا كلها تعرف بوجودها ، والمعربون بحمد الله كثرة كثيرة ، وفيهم من قرأها ودرسها ؟ !

سؤال لا جواب له إلا بإنها إرادة الله ، التي ادخرت هذا العمل، لتتصل به علاقة شاء الله لها أن تتنامى بالغيب ، على تنائي طرفيها ، أو أطرافها جميعاً .

والكتاب كما هو في الفرنسية (La Morale du Koran) ، أي: (أخلاق القرآن) ، وقد كنت على أن يصدر بنفس العنوان ، التزاماً بحرفية الترجمة، لولا أن الاستاذ المؤلف كان قد اختار ترجمة أخرى تتفق مع تقديره لغاية عمله، فذكر في هامش كتاب: (النبأ العظيم ط ١٩٧٠ ص٧) إحالة إلى هذه الرسالة، وأطلق عليها : (دستور الأخلاق في القرآن) ، فكان أن أخذت بما اختار دون تغيير .

والحق أن المؤلف – فيما أرى – لم يكن يكتب هذا العمل على أنه مجرد وسيلة إلى هدف ، هو نيل إجازة دكتوراه الدولة في الفلسفة من السوربون ، فقد كان بوسعه أن يحقق هدفه بأقل مما بذل من جهد ، ولكنه كان يحمل في ضميره رسالة هذا الدين ، الداعية إلى السلام ، في فترة كانت أوربا خلالها ، بل العالم كله من حوله ، كتلة ملتهبة من الصراع والدمار ، وأسوأ ما قاد أوربا والعالم معها إلى ذلك المصير المحزن هو بلا شك الخراب الأخلاقي الذي ران على وجوه الحياة السياسية ، والاجتماعية والفردية ، لدرجة لم يستطع معها رباط المسيحية بين الدول المتحاربة أن يزعها عن التحارب ، أو التخارب ، إن صح التعبير. ولم يكن الحلفاء في مواجهة هتلر والنازية بأحسن حالاً من الوجهة الأخلاقية ، فانهيار فرنسا أمام الزحف النازي في يوم وليلة إنما كان انهياراً أخلاقياً في جوهره ، كما لاحظ ذلك بحق المارشال بيتان ، رئيس الجمهورية الفرنسية إبان الاحتلال ، في رسالته التي وجهها إلى ضمير الأمة الفرنسية صبيحة الهزيمة ، أو عشيتها .

والتغير العقائدي الذي سيطر على دول أوربا باسم العلمانية ، أو المادية ، أو الفاشية ، أو النازية ، أو الشيوعية، هو في الحقيقة خراب أخلاقي ابتليت به الإنسانية ، وإن تقمص أردية شتى .

والنزعة الاستعمارية المتأصلة في سلوك أمم أوربا على اختلاف مشاربها هي أيضاً من أبرز ظواهر الخراب الأخلاقي ، بما يصحبها من استغلال وعنصرية ، وتآمر على مصائر الشعوب ، ونهب لثرواتها ، وفتك بالأبرياء من أبنائها .

وسط هذه الخرائب ، وتحت هدير المدافع والقنابل وضعت هذه الرسالة، أشبه بصرخة في وادي الدماء والدموع ، والفساد والضياع ، عسى أن ترتد الإنسانية الأوربية إلى رشدها ، وتفيد عِبْرةً من تجربتها الأليمة ، وتختار طريقاً أخرى من أجل السلام والخلاص .

ولا ريب أن الإسلام هو الحل الأمثل لكل مـا تعاني منه الإنسانية ، أوروبية وغير أوربية ، من أدواء ، ولكن من ذا الذي يفتح الأعين على نور الحقيقة ؟

لقد خرجت أوروبا من الحرب الثانية بدمار أكـــبر ، وتحلل أعمق ، فأخذت تبحث لاهثة عن حلول لمشكلاتها الأخلاقية ، خارج إطار الدين ، تارة في أفكار الشيوعية المنتصرة ، وأخرى في ثنايا الوجودية ، كفكرة عن الكون والإنسان ، إلى كثير من الملل والنحل المستحدثة ، ولما لم يجد الناس حلاً واحداً ناجعاً فيما عرض عليهم من محاولات الفكر ، في الوقت الـذي لم تبلغ فكرة الإسلام وفلسفته إلى الجماهير ، نتيجة تقصير المسلمين الشائن في تبليغ دعوتهم الصافية، ونتيجة طمس المؤسسات التبشيرية والصهيونية لحقائق هذا الدين – ساد الخراب الأخلاقي ، وانطلق الشباب في موجـات يائسة ، يتسكعون في الطرقات ، ضاربين عرض الحائط بكل قيمة أخلاقية تعارف عليها البشر ، أو دعت إليها الأديان . وأقبل الشباب على تعـــاطي سموم المخدرات ، وارتكاب أبشع الجرائم الجنسية والعدوانية ، وعرف الناس من بين ما عرفوا أن فيما تنتج الأرض ما هو أغلى من الذهب وأثمن من الماس : الماريجوانا ، والهيروين ، ومشتقاتها ، وأثمن من ذلك كله وأغلى أنفس الناس وأخلاقهم المحترقة .

ولعل قائلاً يقول : كيف ترى أن هناك خراباً، ونحن لا نشهد إلا تقدماً وعمراناً في كل مجالات الحياة الأوربية والأمريكية ؟

والواقع أن النشاط الحضاري في هاتين القارتين قد ركز على الجانب المادي ، الذي يمنح الحياة متعاً أفضل ، من الطعام ، والشراب ، والمأوى ، والرعاية الطبية ، والخدمات ، وسائر الطيبات ، حتى أصبح من هذه الناحية مثلاً أعلى لكل تخطيط للنهضة في أي وطن .

أما الجانب الأخلاقي فقد تخلف كثيراً ، لدرجة أن أحداً لم يعد يتصور أن من الممكن تحقيق أدنى تقدم في سبيل إصلاحه ، ولا سيما بعد أن وكل أمر الحياة بكل أبعادها الى حكم العقول الالكترونية ، فهي التي تأمر وتنهى ، وتعطي وتمنع !!

لقد أصبحت الحياة أرقاماً وعلاقات حسابية ، خلواً من أية قيمة انسانية !!

ومن الممكن قطعاً أن نسلم بأن حجم المشكلة الأخلاقية على محور الحضارة الغربية قد أصبح أكبر من طاقة مصلحيه ، وقدرتهم على مواجهته ربما لأن طابع الحضارة الغربية مادي في جوهره ، ومن العسير أن تجد الأخلاق لها مكاناً في عالم يقيس كل شيء بمعيار مادي ؛ فإن الآلات صماء لا تفهم ، ولا تنفعل ، تماماً كالأرقام التي تملأ معدتها .

أما نحن هنا ، في أرض العروبة والإسلام ، فما زلنا أقرب الى تدارك الخطر ، ونحن جادون في البحث عن حل لمشكلاتنا الاجتماعية والسياسية من خلال مفهوم أخلاقي يتناسب مع واقعنا وتراثنا .

بل ان ما حل بالأمة العربية من هزيمة عام ١٩٦٧ أمام قوى الصهيونية العالمية ، قد أثار ضرورة اللجوء الى هذا الحل الأخلاقي ، قبل البحث عن المهارات والفنون التكنولوجية ، وذلك بعد أن تأكد للجماهير أن الهزيمة كانت نتيجة انحلال أو افلاس في الأخلاق ، مهما تبرقعت بأسباب السياسة ، أو التكنولوجيا .

ولسوف تبقى آثار تلك الهزيمة الأخلاقية في ضمير الأمة ، حتى لو حققت من بعدُ أعظم انتصار على المعتدين ، وما قهرهم بالأمر المحال أو المستبعد ، ولا ريب أن من الهزائم التاريخية ما يحمل في طياته عناصر التحول والتغيير ، حين يضغط على ضمير الجماهير فيحركها نحو النصر ، وتلكم هي الهزائم الخلاقة ، التي يستحيل على التاريخ نسيانها .

وتعالوا بنا نتصور حجم المشكلة الأخلاقية في مجتمعنا الحديث :

لقد كانت هزيمة ١٩٦٧ زلزالاً تداعت معه قيم كثيرة في وعي الناس ، على الرغم من محاولات التمويه التي تجاهد من أجل التعفية على آثاره ، وإخلاء الساحة من أوزاره ، وقد كان الظن ، بل المفروض ، أن ينظر إليه من الوجهة التربوية والأخلاقية على أنه سوط من سياط القدر هوى على ظهور اللاهين ، والمخدرين ، والمتمزقين في أرجاء الوطن العربي ، يسوقهم الى ساحات الجد ، ومدارس التغيير .

ولكن المفروض شيء ، والواقع شيء آخر .

الواقع أن اللصوص قد ازدادوا ضراوة في السرقة والاختلاس .

والمرتشين أمعنوا في فرض ضريبة الرشوة على الشعب ، بل ان الأمة تشهد كل يوم ميلاد طبقة جديدة تنضم الى جيش المرتشين ، وتزيده قوة ونفوذاً .

والمترفين أكبوا على اكتراع الشهوات ، وأمعنوا في ارتضاع الموبقات .

أي : أن (العيار) قد أفلت ، كما يقول المثل الشعبي !!

وخير ما يعطي القارىء صورة عن الانحلال الاجتماعي السائد في المجتمع العربي أن نرجع معه الى بحوث الجريمة ، التي تتابع ظواهرها ، وتناقش احصاءاتها ، وتحلل نتائجها .

ففي تقرير المنظمة الدولية العربية للدفاع الاجتماعي ، التابعة للجامعة العربية : أن معدل الجرائم ضد الأموال في ارتفاع ، مع عملية التنمية الاقتصادية ، إذ تزداد فرص الاعتداء على الأموال عندما يصبح المجتمع أكثر إنتاجاً وتعقيداً ، وتحضراً وتصنيعاً ، ومن ثم نجد أن نسبة عالية من جرائم الأحداث والشباب ، في غالبية البلاد ذات طابع اقتصادي ، مثل السرقة ، والاختلاس ، واقتحام المنازل ، والسرقة بالإكراه .

وقد صاحب مرحلة التنمية الاقتصادية السريعة خلال السنوات العشر السابقة ، في مصر ، زيادة في عدد الجرائم ضد الأموال ، وبخاصة الأموال العامة ، وأصبح لهذا الاعتداء صور متعددة ومستحدثة ، كجرائم الرشوة والاختلاس ، وتزييف الأوراق الرسمية ، وتزييف العملة ، أو المسكوكات ، وتهريب النقد ، وسرقة الكابلات ، وتهريب المخدرات ، والخطف لطلب الفدية (وهو اعتداء على الأشخاص والأموال في آن) .

وثمة صور مستحدثة من الجرائم الاقتصادية ، بزغت مع تطبيق النظام التعاوني الزراعي ، حيث لوحظ تفشي السرقات من المحاصيل الزراعية ، التي تودع في الجمعيات التعاونية الزراعية ، قبل شحنها إلى مناطق التخزين العامة ، وجرائم الغش والاختلاس باغتصاب خامات ومحاصيل زراعية جيدة النوع بأخرى رديئة ، أو التلاعب في الأوراق الرسمية بالحصول على توقيعات من المنتفعين ، باستغلال جهلهم بالقراءة والكتابة ، وجرائم الرشوة (النقدية أو العينية) لتوريد سلف غير مستحقة للمنتفعين ، أو للتغاضي عن مخالفات ارتكبها الزراع أثناء ري الأراضي ، أو مقاومة الآفات ، أو لعدم الالتزام بتطبيق المخطط الزراعي للدورات الزراعية ، وجرائم السوق السوداء في مجال بيع الأسمدة الكيماوية والمبيدات ، واختلاس جزء منها ، وبيعها مغشوشة [1] .

---

(١) أعد هذا التقرير الدكتور محمود عبد القادر ، رئيس وحدة بحوث الأسرة بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية بالقاهرة — ص ٤٣ وما بعدها .

وقد اتضح طبقاً لبيانات محددة عن بعض البلدان العربيـــة : (سوريا ، ولبنان ، والعراق ، والأردن ، ومصر) – أن جرائم السرقة ، والاعتداء على الأشخاص ، والجرائم الجنسية ، وحالات التشرد ، وبخاصة في مجـالات الأحداث ، تعد من الظواهر البارزة التي تتزايد نسبتها باستمرار ، من عام لآخر ، مع اختلاف هذه النسبة من بلد لآخر [1] .

ويلاحظ عند قراءة بحوث الجريمة أنها تؤكد دائماً أن الاحصاءات الرسمية أو السجلات الخاصة بالمجرمين لا تمثل حجم المجتمع الأصلي لمرتكبي الجرائم فعلاً ، فهناك الجرائم المجهولة ، أو غير المنظورة، وهي التي لا تكشفها جهود رجال الشرطة والضبط ، أو التي لا يبلغ عن وقوعها ضحاياها .

ويقدم الدكتور صلاح الدين عبد المتعال في بحثه عن علاقة الجريمة بالتغير الاجتماعي ، مثالاً على هذه الحقيقة في جرائم النشل ، فإن نسبة المجني عليهم من الذين تكرر تعرضهم للنشل قبل الواقعة الأخيرة ، ولم يبلغوا السلطـات عن هذه الحوادث السابقة – بلغت ٧٥ ٪ من مجموع من تكرر تعرضهم للنشل.

وبعض الذين لا يبلغون السلطات عن الجرائم التي ترتكب ضدهم،يفضلون أن يبلغوا عنها أحد الأولياء أو القديسين ، فيرسل الواحد منهم إليه رسـالة تتضمن شكواه من جان يعرفه، أو لا يعرفه ، ويطلب منه في هذهالشكوى أن يصدر حكمه العادل ، أو يرفع الظلم ، أو يشترك مع أوليـاء آخرين في نظر القضية ، أو عقد هيئة المحكمة الباطنية [2] .

---

(١) د. صلاح الدين عبد المتعال : التغير الاجتماعي في البلاد العربية وعلاقته بالجريمة – ص ٥٥ .

(٢) السابق ٢٧

ولقد نجد لدى بعض الكتاب ميلاً إلى محاولة تسويغ انتشار الجريمة ، أو (تبرير) وقوعهـا بأن هناك درجة من الانحلال الاجتماعي ضرورية لإمداد المجتمع بالتغييرات الجديدة . ومعنى ذلك ضرورة وجود الجريمة كدافع إلى التغيير المستمر ، وهي وجهة في النظر مردودة ، لأن التغيير ليس مرتبطـاً ارتباطـاً عضوياً بوجود الجريمة ، وإلا لاعتبرنا المجرمين مصلحين اجتماعيين ، وبحسبنا أن نذكر هنا أن التغييرات الاجتماعية والحضارية الكبرى ، في التاريخ ، قد قام بها أناس مؤمنون بالله ، ملتزمون بالفضائل السماوية ، وخير الأمثلة على ذلك ميلاد مجتمع الحضارة الإسلامية .

وقد يرى آخرون أن المشرع لا ينفرد وحده بوضع التشريعات التي يحتاج إليها المجتمع ، بل يشاركه المجرم في سن هذه التشريعات ، حين يحاول إخفاء معالم جريمته باستغلال صمت القانون عن بعض الحالات ، أو انتهاز الثغرات التي تورط فيها ، نتيجة التضارب بين القوانين ، أو نتيجة سوء التفسير ، فيكون ارتكابه الجريمة بمثابة أمر منه للمشرع أن يتدارك نقص ما وضع من قانون .

ومع ذلك فإن الانحراف هو الانحراف ، والفساد هو الفساد ، لا يتغير وصفه تحت أي شعار ، وفي ضوء أية فلسفة (تبريرية) لأنه يشير إلى وجود اختلال أخلاقي يحمل في طياته نذير الشر للأمة ونظمها .

وفي غيبة المنهاج الأخلاقي يمكن أن نتصور حدوث أي شيء .

يمكن مثلاً أن تشيع أمثال شعبية تلخص بعض المواقف ، وتصدر حكماً بأن (حاميها حراميها) ! !

ويمكن مثلاً أن ترى السلطة تبعاً لبعض وجهات النظر أن وجود المجرمين ظاهرة مرضية ، تحتاج إلى أطباء ، يمارسون مهمة تدليل الشواذ والمنحرفين ، لا إلى تشريع حازم .

ويمكن أن نجد في كتابنا من ينظر إلى الاستقامة في السلوك على أنها انحراف تجب مقاومته . وقد حدث فعلاً أن تصدت إحدى الصحفيات لبنات المدارس اللاتي تحركت ضمائرهن إحساساً بالأزمة الأخلاقية الناشئة عن الهزيمة ، فرأين ضرورة الاحتشام ، وسترن أجسادهن وشعورهن في الطرقات ، فإذا بتلك الصحفية تقلب القضية ، وتتهم الفتيات الفضليات بالتستر وراء الطرحة ، وهن على مواعيد مع الشبان ! !

نعم ، وفي غيبة المنهاج الأخلاقي يفلسف اللص أهدافه من السرقة ، ويباهي النشال بما أوقع من ضحايا ، ويفاخر المدين بقدرته على أكل أموال الناس بالباطل ، ويستعلن أهل الفساد بما أعدوا لطلاب المتعة الحرام من برامج رائعة ، وفنون ممتعة ، ثم لا توجد في نفس الفرد غالباً أية بادرة نحو الالتزام بقانون ، أو أدب عام ، أو واجب وطني .

كل قانون منتهك ... كل أدب مستباح ... كل واجب مُضَيَّع

ولقد يفسر بعض المتفائلين هذه الحالة بأنها نتيجة الضياع الذي استقر في أعماق الفرد ، جراء النكسة ، واستمرارها ، وأنها سرعان ما تختفي عندما ينجلي كابوس الهزيمة عن النفسية العربية ، مع أول انتصار تحققه على العدو الصهيوني .

وليس يمنعنا هذا الاحتمال من أن نقرر أن الهزيمة قد تمحوها طلقة رصاص ، أما الجريمة في مستواها الاحترافي فأعسر من أن تجلو عن المجتمع بمجرد الانتصار في الجبهة العسكرية ، إنها ساكنة في أعماق أصحابها ، تجري في عروقهم مجرى الدم ، ومحال أن نقتل الشيطان بغير سلاح الأخلاق .

ولقد أعلنت الدولة (في مصر) مثلاً عن إجراءات لمواجهة ما أطلقت

عليه : (حالات التسيب) ، وكان القصد هو محاربة الإهمال والاختلاس ، اللذين فشا وباؤهما في مؤسسات القطاع العام ، وانتشرت جيفهما .

وعلى أي أساس يمكن أن تحارب الدولة هذا (التسيب) ...؟

فقط ، على أساس سن تشريعات جديدة تسد ثغرات التشريعات القائمة !!

ولماذا إذن أفلست هذه التشريعات القائمة ؟ ؟

هل كان ذلك لنقصها ، والنقص من صفات البشر ؟ . احتمال .

أو لأن القائمين على تطبيقها قد لا يعنيهم إنجاحها ؟ احتمال آخر .

وكلا الاحتمالين يشير إلى تخلخل أخلاقي دفين ، فداؤنا في كل حال هو داء (التسيب الأخلاقي) ، ولكن محاولات العلاج والإصلاح لا يتولاهـا عندنا أخلاقيون ، بل رجال شرطة ، يعالجون كل جريمة بنفس الوسيلة ، كما يعالج الطبيب الفاشل كل صداع بالاسبيرين :

(اقبض ... اضرب .... اقلب) !!..

(اقبض على المجرم ووقّفه . . . اضربه علقة وابسطه . . . اقلبه على المحكمة والسجن) وهي إجراءات تتم عادة مع كشف بالسوابق التي تصل أحيانـاً إلى خمسين سابقة ، كلهـا تاريخ إفساد اجتماعي ، وترويـع الآمنين ، واستهزاء بالدولة ومؤسساتها الدستورية ، واستلاب لحقوق الشعب،وهي تزداد مع الأيام كماً وكيفاً . ومع ذلك يُدخَل هؤلاء المجرمون دور الضيافة (السجون) ليتدارسوا ما فاتهم من وسائل الإجرام ، وليخرجوا منها أقدر على الجريمة ، وأكثر تنويعاً في أساليبها .

وهكذا يدور الثور في ساقية شعار (التسيب) .

ل د

وهكذا يتمتع المجرمون والخونة والمرتشون بقدر هائل من الحرية والانطلاق في ساحة المجتمع ، على أساس يكفل لهم حرية العمل ، وحرية الإبداع ؛ حرية العمل لتخريب مستقبل الأمة ، وحرية الإبداع لتطوير أساليب الإجرام .

على حين لم يجد أصحاب الدعوات ومناهج الإصلاح مجالاً لنشر أفكارهم ، لا في الزمان ، ولا في المكان ، وذلك كله واقع عشرين عاماً خلت،لن يغفره التاريخ ، وكانت الحصيلةَ هزيمتان ساحقتان للأمة أمام عدوها ، هما النتيجة الطبيعية لسحق شخصية الإنسان المسلم ، وما زالت الأمة العربية تجاهد من أجل عبور الهزيمة أمام خصم لدود يستغل كل نقاط ضعفها ، ويجند جيوش المرتزقة ، والمجرمين ، ومهربي المخدرات ، من أجل دحرها .

ومع ذلك فلندع التاريخ جانباً الآن ، فنحن في مواجهة خطر قادم رهيب ، لا يقاوم إلا بالوحدة القائمة على أساس المنهاج الأخلاقي ، والفكر الديني ، كما لن يغسل عار الهزيمة إلا السلاح . فكل فساد في الدولة أو في المجتمع هو في التحليل النهائي فساد أخلاقي ، تنبغي مواجهته بطريقة جذرية ، تعالج المرض ، لا أعراضه ، وفي حالة معينة يلزم فيها علاج (التسيب) ، في صورة الاختلاس مثلاً ، لا يكون العلاج أن نسترد المال المختلس ، بل بأن نقضي على الخلل الأخلاقي الذي يسمح بالاختلاس ، ومن المؤكد أننا من حيث التشريع لسنا أحكم ولا أعدل من الخالق جل وعلا ، وهو سبحانه قد شرع قطع يد السارق علاجاً لمثل هذه الانحرافات ، وقضاء على جريمة السرقة .

وقد كان هدف المشرع من هذه العقوبة الصارمة ذا شعب ثلاث ، فهو بقسوته يحجز الفرد عن مقارفة الجريمة عندما تراوده نفسه بمواقعتها ، وهو بجزمه وعدله يقطع اليد المجرمة عندما تحدثها ، أياً كان صاحبها ، أو

صاحبتها . قال تعالى : (جزاء بما كسبا ، نكالاً من الله) ويقول الرسول : (لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطع محمد يدها) .

ثم هو أخيرا يقرن الموقف القانوني بالوازع الأخلاقي : (فمن تاب من بعد ظلمه وأصلح فإن الله يتوب عليه) .

ولقد شرع هذا الحد عندما كان عدد اللصوص في المجتمع لا يتجاوز أصابع اليدين عدداً ، فكان قطع يد واحدة عبرة لبقية الأيدي . فكيف ، واللصوص أصبحوا طبقة منتشرة ، وذات فنون متنوعة ؟

ألا يقتضي هذا الوضع تحديداً جديداً لمفهوم السرقة ، وتوسيعاً لشروطها، بحيث تنطبق على طبقات اللصوص الجدد ، ويحق عليهم حدها ؟؟

إن جمود المفهوم التشريعي هو في الحقيقة تجميد لحركة البناء الاجتماعي ، وتعطيل لوظيفة المنهاج الأخلاقي ، وهو في النهاية تضييع لأهداف المجتمع في التقدم والحضارة .

على أن الجرائم الفاشية لا تستقل بالدلالة على الفوضى الأخلاقية ، فإن هناك أمثلة أخرى لجرائم أكثر استتاراً ، وإن لم تكن أقل خطراً ، وخذ مثلاً موقف الفلاح الذي يستأجر قطعة أرض يزرعها ، ويستنبط منها الخير الكثير يعول به أسرته ، ومع ذلك تموت يده عن دفع إيجار الأرض لمالكها عندما يحين أجله ، ويختلق شتى المعاذير للتهرب من دفع الحق ، مستغلاً في ذلك انحياز القانون له ، فهو لا يحرص أساساً على أداء ما عليه ، حرصه على استلاب حقوق الآخرين .

أي خلق هذا الذي يقوم على السحت والاستغلال ؟!!

ل و

وخذ مثلاً أيضاً العامل الذي يهمل في أداء مهنته ، أو يستخدم (الفهلوة) في انتاجه ، أو يتمارض اعتماداً على مرونة قوانين العمل ، ونهباً للإجازات المرضية ، والاعتيادية ، والعرضية ، فإذا ما وجّه إلى مراعاة الإخلاص في عمله رفع عقيرته قائلاً : (على قد فلوسهم) !!

ماذا يمكن أن يكون في هذا السلوك من خير ، أو ضمان لمستقبل الأمة؟!

ومع ذلك فإن كل ما قدمنا عن الجريمة والانحراف هو في الغالب مما يدخل تحت طائلة القانون ، فهو جريمة بمقياس القانون، إلى جانب أنه كذلك بمقياس الشريعة .

فإذا قلبنا الصفحة لنرى ما يكون من الجرائم بمقياس الشريعة وحدها ، مما يبيحه القانون ولا يجرّمه ، وجدنا أن الحياة حين خلت من تحكم الضمير في سلوك الفرد ، قد طفحت بالكثير من الجرائم الدينية ، (الصغائر والكبائر) ، فنوادي القمار ، ومهاجع الغانيات التي يغمض فيها القانون ، باعتبارها علاقات تقوم على التراضي ، بل كل ما قام على التراضي من هذا النوع من العلاقات ، وانحرافات السلوك في الطرقات ، وإهمال الفرد لما فرض عليه الدين ، والتصرفات المرذولة ، كالكذب ، والنميمة ، والغيبة ، كل ذلك وغيره هو في عرف الشريعة جرائم أخلاقية ، تعتبر جزءاً من المشكلة التي تعاني منها الأمة الإسلامية .

وإنا لنستطيع تتبع أمثلة الفوضى الأخلاقية على سائر درجات السلم الاجتماعي ، من أدناها ، عند مستوى التسول ، الى أعلاها عند أي مستوى، حتى ليكاد المرء يستسلم لليأس عندما يفكر في احتمالات الإصلاح .

ولقد شهدت بلادنا ، كما شهدت بقاع كثيرة من الوطن العربي ثورات

إصلاحية ، ذات طابع اشتراكي ، وكانت الجماهير تؤمل أن تجد فيها حلولاً لمشكلاتها التي عانت منها في ظل الأوضاع السابقة على الثورة .

ولكن العجيب أن المشكلات قد ازدادت وتنوعت ، وتفشت ، حتى لم تترك قطاعاً من قطاعات المجتمع إلا غطته ، وفاضت في داخل القطاعات موجات من القلق واليأس ، تضمنت الكثير من مظاهر النقد الشعبي ، المتمثل في النكت اللاذعة ، تنفيساً عن حقد مكتوم ، أو خوف مكبوت .

هذا على الرغم من أن الثورة حققت للطبقات الدنيا بخاصة ، وللشعب كله إجمالاً – مكاسب لا يستهان بها ، في ميادين الإصلاح الزراعي ، والتصنيع ، وتفتيت الملكيات الكبيرة ، وتأمين مصائر الناس في حالات العجز والمرض والشيخوخة ، وتلك كلها أعمال مجيدة ، وخطوات ضرورية على الطريق السوية ، طريق التغيير البنائي للمجتمع .

ولكن ، قد ندهش إذا ما علمنا أن هذه الخطوات ذاتها هي التي أعقبت ما نئن منه من فوضى أخلاقية ، ذكرنا بعض أمثلتها من واقع دراسات مركز البحوث الجنائية ، ذلك أن الثورة قد ركزت جهودها في الجانب المادي فقط ، دون غيره من جوانب الحياة الإنسانية ، وهو مسلك جميع الثورات التي استلهمت التفسير الاقتصادي لحركة التاريخ ، « وليس بالخبز وحده يحيا الإنسان » .

حقاً ، لقد كانت الاندفاعة الثورية من أجل تحديد الملكية ، ومن أجل تأميم المصالح الأجنبية ، ومن أجل بناء المشاريع الحيوية – جارفة ، بحيث عصفت بكل عقبة مادية أو بشرية ، وجدت ، أو توهمت أنها تعارض ما تريد من خير الشعب . وهذا كله وفاء منها بمقتضيات الايديولوجية المادية التي تحكم حركتها .

أما المشروعات ذات الطابع الأخلاقي والحضاري فقد أنشئت لها إدارات ومؤسسات ، يتولاها الأكاديميون والبيروقراطيون ، الذين اندمجوا في تنظيمات الثورة ، بعقيدة ، أو بمصلحة ، وكانت نتيجة هذا التفــاوت في ثورية المشروعات والمخططات ، أن سارت بعض الخطوات بجدية واندفاع وإصرار على حين بقيت خطوات أخرى على طريقـــة (محلك سر) ، لا يستأخر أولياؤها خطوة ولا يستقدمون .

لقد شبع كثيرون ، وملأوا البطون ، ولكن القلوب فارغة ، والأرواح صدئة ، والضمائر خاوية ، ولقد يستقيم أناس في هذه الحـالة لأن الاستقـامة فيهم فطرة ، والقناعة خليقة ، ولكن الكثرة الساحقة من النــاس لا تعرف الاعتدال أو الموازنة بين مطـالب المعدة ، ومطـالب القلب ، فقد عودتهم الثورة أن يأخذوا دائماً مـا يريدون ، لا أن يتحملوا ما يواجهون ؛ فإذا ما حدثت أزمة تموينية مثلاً ، قرقرت البطون المأزومة ، وجمحت الطبـاع الشرهة ، فلم تجد لجاماً من ضمير يقظ ، أو خلق ثوري ، لأن جهاز الأخلاق معطل غالباً في ماكينة الثورة ، فكان ما يكون دائمـاً من اتجاه إلى ملئها بأي ثمن ، وبأية طريقة . لا تهم الأخلاق ، ولا القيم ، ولا المبادىء ، فهذه كلها مصطلحات لا تشغل فراغاً ، ولا تشبع جائعاً ، ولا تثري مفلساً !!

ويجب أن نذكر هنا أن الأزمات التموينية ليست بجديدة على المجتمعات المكافحة ، ولقد شهد المجتمع الإسلامي على عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه أزمة قاسية ، عرفت في التاريخ باسم (عام المجاعة) ، وكان أول من تحمل قسوة الجوع أمير المؤمنين نفسه . . ولكأني أشهده الآن وهو يعتلي درج المنبر ، وإذا به يسمع أنين بطنه ، صوت قرقرة الجوع ، ويسمع الناس همهمة عمر ، وهو يخاطب هذا البطن الخاوي قائلاً : « قرقر ، أو لا تقرقر ، فوالله لن تأتدم السمن حتى يخصب المسلمون » .

لم يكن عمر وحده في هذا الموقف، بل كانت الأمة كلها تواجهه بشجاعة، وصبر ، ومعالجة ، حتى انجلت الأزمة ، واستغنى الناس عن ربط الحجارة على البطون ، ولم يسجل التاريخ حالة تذمر واحدة ، أو حتى نكتة واحدة تشنع بسياسة الدولة ، أو شكوى واحدة من اختفاء الخبز أو الإدام، بل إن الناس لم يزدادوا مع الأزمة إلا استمساكاً بأخلاقهم وحرصاً على أداء واجباتهم ، وصبراً في البأساء والضراء وحين البأس .

ولقد أوقف عمر رضي الله عنه ، فيما يذكر التاريخ ، تطبيق حد السرقة آنذاك ، ترفقاً بالمضطرين إليها من أجل الإبقاء على حياتهم ، ومع ذلك لم يذكر التاريخ أن الجائعين تحولوا إلى لصوص ، أو أن القادرين أصبحوا مستغلين أو محتكرين ، فقد كانت أخلاق الجماعة الإسلامية أقوى من قَرص الجوع ، وأمنع من أن تزلزلها أزمة تموينية .

في هذا الضوء الرباني نستطيع أن تقرر حاجة مجتمعنا العربي إلى ثورة أخلاقية تدعم الثورة الاشتراكية ، وتعالج ما أحدثت من مشكلات اجتماعية، نتيجة عدم التوازن في حركة الإصلاح الذي تم حتى الآن .

إن أكبر خطأ وقع فيه دعاة الثورة الاشتراكية في الوطن العربي أنهم تصوروا الثورة وصفة طبية ، تقتبس من أصحابها ، ليتعاطاها المجتمع المريض في أي زمان ومكان ؛ فإذا بكثير من الثوريين المتفلسفين يعكفون على استملاء التجارب والأدوية من الكتابات والمؤلفات الجاهزة، وتدور المطابع، وتكثر الكتابات الثورية ، حافلة بالتنفخ والادعاء ، ولو جاز تطبيق حد السرقة على اللصوص ، لكان أول من يحق عليهم حدها أولئك السرقة الكاتبون، المقتبسون، دون تميز ، الآكلون أفكار الناس بالخطف والتقليد !!

والحق أن الإصلاح الثوري نبات لا بد أن يتفجر من باطن الأرض

المخصبة ، ومن أعماق الفرد القلق ، المتطلع إلى الثورة ، ثم لا بد لهذا النبات من يد حكيمة ترعاه وتمهد له ، ثم لا بد له أيضاً من مناخ ملائم ، وبيئة سخية ، تغذوه حتى يستغلظ ويستوي على سوقه .

فقد تلقى البذرة في أرض سبخة فلا تؤتي ثمرة ، وقد تكون البذرة لنبات قطبي ، لا حاجة به إلى الشمس ، فإذا الأرض انشقت عن وريقاته ، ولسعتها الشمس ، احترقت وهي لما تزال وليدة . وقد تكون حياة النبتة متوقفة على الشعاع الدافق ، والهواء المتجدد ، فإذا حرمت منهما ذبلت واصفرت ، ثم ماتت ضحية (الأنيميا) والاختناق .

ولقد كان مجتمعنا مثقلاً بحمل الثورة ، متطلعاً إلى رؤية جنينها ساعة يولد ، فلما تخلق الجنين واكتمل ، وخرج إلى الدنيا امتدت الأيدي تحجب الضوء عن عينيه ، وتحرمه من الهواء الطلق ، وهما طاقته وحياته ، فإذا بالمولود أعشى يتخبط في الضوء ، ضيق الأنفاس من فساد الهواء .

لسنا هنا في مجال الرمز ، وإن بدا حديثنا رمزاً إلى أمور جرت على الأرض العربية ، فقد تصور بعض القائمين بالإصلاح أن القيود الأخلاقية عبء على الإجراءات الثورية ، وأن إطلاق النزوات الفردية في صورة الفنون المبتذلة طريق إلى الانفتاح على العالم ، وإلى استجلاب السياح ، ورؤوس الأموال ، والعملات الصعبة ، وإلى الظهور أولاً وأخيراً بمقاومة الجمود ، والرجعية !!..

وربما كان الدافع أصلا إلى هذه الاتجاهات إحساس القائمين بالثورة أن هذه الفنون لا تمثل وجهة نظر مخيفة إلى السلطة ، وليس أصحابها منافسين لهم في مطلب الحكم ، لأنهم ليسوا معسكراً إيديولوجياً ، إلى جانب أنهم يعتبرون أداة مثلى لامتصاص التيارات والاهتمامات المناهضة بإلهاء الجماهير ودغدغة فراغها ، بعكس أصحاب الاتجاهات العقائدية والأخلاقية .

وهكذا شهدت الحياة العربية توسعاً كبيراً في إنشـاء الملاهي والمسارح ، ودور السينما ، كما شهدت إسرافاً كبيراً في إنشاء معاهد الرقص ، والموسيقى ، والتمثيل ، للصغار والكبار ، وطفت على سطح المجتمع نماذج من الفنـانين والفنانات ، صاروا محور الأخبار الصحفية ، وجندت وسائل الإعلام لتضخيم وجودهم ، وتتبع أخبار زواجهم وطلاقهم ، وسكرهم وعربدتهم ،وهم الذين قادوا الشباب إلى التقليد الأعمى ، والى التحلل في السلوك ، فكانت جماعات (الخنافس) في المدارس والمصانع من الظواهر الناشئة عن الفراغ الأخلاقي ، ومن الثمرات التي أهدتها الفنون المبتذلة الى الحياة الإسلامية في الوطن العربي.

ولقد ترتب على هذا الوضع كثير من المشكلات الحيوية التي سبقت الإشارة الى جانب منها ، وجوهرها هو انعدام فاعلية الفرد في مجالات كثيرة ، وهو وضع يحتم ضرورة احداث ثورة أخلاقية ، تستهدف بناء الإنسـان الأمل ، الإنسان المستقبل، الإنسان الثورة، بكل ما يحمل من مطامح قريبة وبعيدة ، وبذلك تكتمل للوطن عدته لارتياد آفاقه الحضارية المنشودة .

ومن العسير أن تقوم ثورة أخلاقية دون منهاج تترسمه ، والكتاب الذي نقدمه اليوم يتضمن هذا المنهاج ، فهو (دستور الأخلاق في القرآن) ، وهو رسالة ضمير صادق الإيمان ، عميق الإدراك لمشكلات عالمه ، وبخاصـة عالم العروبة والإسلام ، سديد النظرة إلى ما جاء في القرآن من إشارات عميقة ، دقيق الحكم في كل ما قدم من مناقشات تفسيرية ، أو مقارنات فلسفية .

وما أحسب مؤلفه رضوان الله عليه إلا راضياً تمام الرضا في برزخه ، وهو يشرف من الملأ الأعلى ليرى كلمته الصادقة تتحرك من جديد ، بلغـة القرآن ، لتسهم في صنع الحياة ، وبناء الانسان المسلم الذي لا يجد قدره إلا

في مجالات الصراع ، وميادين القتال ، ضد أعداء الله ، وأعداء الأخلاق القرآنية .

ولا ريب أن معركتنا مع الصهيونية وحلفائها طويلة الأمد ، وأن أمضى أسلحة القتال هو أن نتسلح بالأخلاق التي تحرم الخيانة، والتهاون، والتفريط، والغفلة أمام العدو ، وتفرض البذل والتضحية بالنفس والمال ، وتؤكد على دوام اليقظة في مواجهة الخطر : « وَدَّ الذين كفروا لو تغفلون عن أسلحتكم وأمتعتكم فيميلون عليكم ميلة واحدة ... وخذوا حذركم » .

فتلكم هي الطريق إلى الإصلاح ، طريق الثورة الأخلاقية ، لا طريق غيرها .

وإني لأرجو أن أكون قد وفقت فيما قصدت إليه من دعوة إلى الخير ، وتحديد لحجم المشكلة الأخلاقية ، وحلها على أساس التعاليم القرآنية ، وقد نزل في رسولها شهادة الله عز وجل في قوله : « وإنك لعلى خلق عظيم » .

* * *

ولست أستطيع أن أترك القلم دون أن أسجل في خاتمة هذه الكلمة خالص شكري ، وعميق تقديري للأستاذ الدكتور السيد محمد بدوي ، على ما أسدى من نصح ، وما بذل من جهد في مراجعة الكتاب ، وما أفاض على شخصي من ثناء يدل على سخاء نفسه ، ولقد كانت رسائله إليّ ، وكلماته نفحات دفعتني إلى إتمام العمل على هذا النحو من الاتقان .

وأسجل أيضاً شكري لكل من أعانني على حل مشكلات الكتاب

الاصطلاحية ، أو تحقيق نصوصه الفلسفية من المراجع والمخطوطات، وأخص بالشكر أستاذي الجليل الدكتور محمد عبد الهادي أبو ريده .

وأترك القارىء الكريم يدلف إلى جو الكتاب ، يتنسم عبيره ، ويقطف من ثماره ، ويحمل رسالته السامية إلى سائر الناس .

دكتور عبد الصبور شاهين